

مع بقائها موصوفة بطلت صلواته مجرد الرفع لم يرفعها فقلته زيادة
 صورة ركن وان لم يكن مجزيا وان رفع معذورا والوجود عند ما هو شرط
 للابطال لم يبطل وجوب العود ويسين السجود للمسهو وعلى هذا
 ينبغي تنزيل كلام القاضي الذي ظاهره القاضى ولو صحاح في حقته
 في اشتراط التحامل للمطلان احتمالين فغير محذور لا يتعامل عن تامل لانه
 الذي سقته به من غير تناوب القاضى اذا بطلت الصلاة في المسئلة
 المحيطة بها بذكر السجود فعلا للماموم المارقه حال علمه وينبغي
 اما بان يخرج الامام من صلواته ظاهر في حقته ولا يقال انه المارقه وجبت
 بالخروج لانه كذا السجود بل يقول وجبت بالسجود المبتطل غير ان الامام
 ومعدوم يتم لها قبل العلم ببطان الصلاة بها واما بان يتوقف عنده
 ترائي تشيده بالعلم والظن الغالب بان الامام غير معذور بان انشأ
 له بائنه كذا اشارته لا ريب عنده في مفهومها وان كتب في نحو الارض
 فافتره انه تعد مثلا ولا يتعين اخبار معصوم بذكر فيما يظهر خلافا
 لما روي من كلام الخلف في باب سجود المسهو والمعدوم ولا يتصل صلواته ولا
 يشترط في الجهل بوجوبه وضع ما بعد الجهل كونه ناشئا ببارية اذ
 هذا مما يخفى على جمهور الصوامع في حرم على الماموم متابعتة ويتصل
 به صلواته لم يعد لان فعله وان لم يتصل به الصلاة غير معتد به بل ان
 نشأ فتره بالنية وان نشأ انتظرها للسجود مثلا لانه ركن طوي بل ان يصير
 الامام الى ما هو فيه من الركعة الثالثة لذلك السجود او من غيرها ويمكن
 من علم وضعه بان يكون قريبا فيلتمس بيده او يجتره به ولو عدل روايته
 فيما يظهر فان لم يضع شيئا من ذلك ان علم الامام وطال الفصل فليس
 المارقه حلاله وقت بطلان صلواته الامام وقد لتمت عليه المارقه
 وذلك فيما اذا اراد ان يظن الى طوليلة ركن قصير كان فعلا الامام في ذلك
 والسجدة الاولى والماموم في الاعتداء وفي السجدة الثانية والماموم

اذ كان الامام لا يضع بطوننا صابح رجليه في سجوده فهل تصح صلواته
 اذا كان جا صلاما يتصل فاذ قلته تتصل حتى يبطل وهل يجب على الماموم
 مقارفته ام لا وان قلتم لا يجب مقارفته حتى يفارقه وان قلتم لا يجب
 مقارفته فاذا وضع والى متى ينتظر اذا علم الماموم الخالصة بعد
 الصلاة فهل يجب عليه القضاء او وهل وجوب وضع الاضعا السبعة
 في السجود من باب خطاب الموضع ام من باب خطاب وضع التكليف
 انشونا ما جوب **اجاب** رضي الله عنه اذا تقررت كونه الاظهر
 وجوب وضع الاضعا السبعة كالجبهة سواء قلنا ان وضعها شرط
 او شرط والاوجه الاول فالساجد مع ترك شيئا من بعضها اذ لا يجب الا
 وضع بعض من كل كان تركه وضع بطون الاصابع المذكور كما في السؤال
 لاسا خو اما معذور بل وغيره فغير المعذور ببطان صلواته مجرد سجوده
 لانه زيادة ركن فلي بنا على ان سورة الركن كانه في الابطال وان لم يكن
 ركنا حقيقة الاختلال لمعتزله كما قاله القاضي حسين في فتاوى
 في احد اجتهاليه ولفظ القاضى **مسئلة** تسئل
 عما لو سجد على مكان خشن فخاف ان يخرج جبهته فرفع ثم سجد ثانيا
 نظر ان كان قد تعامل على الشيء الخشن بشغل عنقه فله يجوز له ان يعود
 فلو عاد وبطلت صلواته لانه زاد سجودا بل يرفع بجبهته قليلا ولا
 يرفع راسه وان لم يتعامل بعود وسجد وهو عاقيل لا يبطل الصلاة وكذا
 في الشيء الخشن لانه وان لم يتم سجوده فهو في الشاهد بسجود وذكر في كرك
 اعتبار انتم لفظه **وحاصل** ذلك الجزم بطلان الصلاة في
 مسئلة السجود على شيء خشن بالعود للسجود ان كان تعامل في الاول
 لتخص الثاني بزيادة ركن ومراده بقوله ان تعامل ان صح سجوده الاول
 باستتياج المعتد له وذكر التحامل مثال والتردد وايضا الاحتمال فيما اذا
 كان رافعه قبل التحامل **وحاصل** ذلك في تقديره بان كان
 رفعه عامدا لما من غير احتياج الى ذلك الرفع لا مكان تنه حجه بجبهته
 مع بقائها

Copyrighted material